مثقفون وقيادات مدنية لـ الميثاق :

ثنائية السلطة ستفكك اليمن وتغرقها بالفوضى

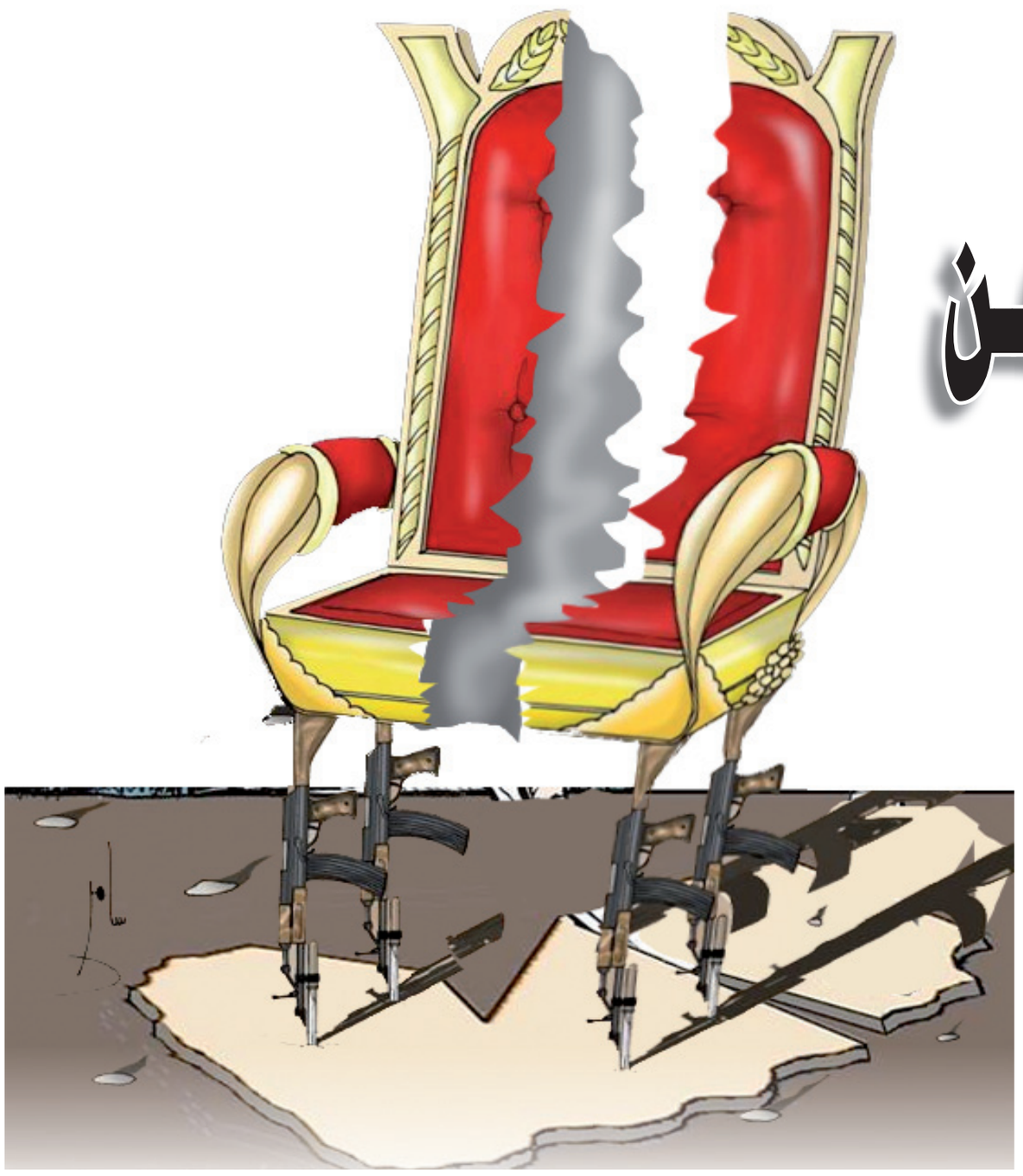

أكد عدد من قيادات المجتمع المدني والمثقفين أن ثنائية السلطة بعدن وصنعاء كارثة على المجتمع ووحدته واستقراره وستغرقه في الفوضى . مشيرين في تصريحات لـ الميثاق " الى أن المستقبل سيكون مجهولا ومظلما في ظل وجود هذه الثنائية والوضعية المعقدة ، حيث سيعمل هذا على تشقق كبير في جدار الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي وسيلقي بظلاله القاتمة على شتى جوانب الحياة ، كالأمن والاقتصاد والتنمية والتعليم والصحة وغيرها . مشددين على ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني والمثقفين والكتاب والمفكرين والأكاديميين بتحرك شامل وعلى مختلف الأصعدة لخلق رأي عام وتوحيد الشارع اليمني في وجه السياسيين ومن يعملون على تغذية الفوضى والصراع . فإلى الحصيلة :

استطلاع / عبدالكريم المدي

علينا البحث عن أرضية مشتركة ونزع فتيل الانقسام

قال الكاتب والناشط والقيادي التربوي خالد مطهر جبرة : البلد على كفّ عفريت والمستقبل لا عنوان له ولا ملامح ، عاصمة في صنعاء وأخرى في عدن ، كل شيء صار على المحك ، الأمن والاقتصاد والتعليم والحياة والسلام والتعايش والوحدة ، الأمر ليس بالسهل أبدا ، علينا أن نفتش عن حلول حقيقية ومفيدة ، وعلينا أن نبحث عن أرضية مشتركة نلتقي عليها وقواسم مشتركة نحاور من خلالها ، الوطن يمر بمنعطف هو الأخطر تقريباً منذ قرون .

الخوف أن تتحول اليمن الواحدة إلى يمنات وإمارات حروب وأسواق لبيع السلاح وإمارات للإرهاب .

واضاف: الانقسام الحالي لفصيلين متناقضين ومتباينين بحاجة ماسة لنزع فتيل هذا الانقسام وليس بمقدور جهة منحازة لطرف سياسي أن تنزع فتيل الاختلاف والصراع الذي يعد الأخطر في حياة اليمنيين فنحن اليوم بحاجة ماسة لجهة أو طرف محايد ويقف على مسافة واحدة بين طرفي النزاع ومن وجهة نظري بأن عقدة الأجنبي هي المسيطرة، فدور منظمات المجتمع المدني سيكون غير مجدٍ لانتماءات جهات منها وميل البعض الآخر الذي قد يطغى على رؤيتهم للحل وأن طرفاً جديداً غير لاعب فيما يجري في اليمن هو الأنجع ولعل مصر وعمان هما الدولتان المرشحتان لحلحلة هذا الملف الشائك.

داعياً منظمات المجتمع المدني والكتاب والمثقفين والأكاديميين والحقوقيين والفاعلين والأحرار والشرفاء النظر للبلد بعيداً عن يافطات وتأثيرات الأحزاب ، ومن ثم تبني خيارات وتحركات وطنية سلمية والدفع بالجماهير ، كل الجماهير باتجاه خيار الحوار في إطار الوطن الواحد ، الحوار الذي يضع لما يجري حلولاً ناجعة ويفرض لغة حوار وخطاب وطني وأهداف وطنية على اجندة القوى المتصارعة.. مالم فسيكون الوطن وابناؤه بدون مستقبل .

المجتمع المدني قادر على ايقاف مغامرات السياسيين بالوطن

قال الأستاذ والنقابي محمد صالح المنتصر عضو قيادة الاتحاد العام لعمال اليمن - أمين الدائرة الإعلامية : البلد تذهب من بين أيدينا ونحن نتفرج ، اليوم سلطة في عدن وأخرى في صنعاء.. هاتان السلطتان ستتنافسان على فصل الخدمات وأشكال الارتباط بما فيها المالي والقضائي والأمني والتنموي ، هذا إذا سمعنا بعد اليوم عن بناء مدرسة أو وحدة صحية أو حاجز مائي .

الأوضاع اليوم كارثية، القوى السياسية والنافذة والمتصارعة تقود البلاد للهاوية والناس صامتون، وكأن الأمر لا يعنيهم ، كيف سيكون مستقبل ابنائنا في هذا الوضع المحطم ، المفكك ، المجزأ، القاتم.. لن نجد - إذا سارت القافلة - أو قل القوافل ، كما يريدون لها بهذه الطريقة - غدا مدرسة ، ولا مستشفى ولا معلما ولا طبيبا ولا راتبا ولا جنديا رسميا يضبط الأمن ولا قاضياً في المحكمة يفصل النزاعات ولا جهات مسئولة عن الخطط والبرامج والتنمية وتنفيذ القانون ، بل لن نجد وطناً ولا دولة.. داعياً الجميع التنبه لهذه الأوضاع لخطورة ما يجري ونتنبه لمئات الآلاف من اليمنيين الذين فقدوا ويفقدون وظائفهم وفرص عملهم..

وتابع قائلاً : الجميع اليوم مسئولون عن وقف ما يجري وإعادة القوى السياسية الى جادة الصواب ، المثقفون والنقابيون والكتاب والفنانون والإعلاميون والصحفيون والعلماء والأكاديميون كلهم مسؤلون اليوم عن وضع حد لهذا الجنون وعدم الاستمرار في البقاء على الحياد أو التفرج على المتصارعين على الوطن وساحات أبنائه وحقوقهم واحلامهم ومستقبلهم .. المجتمع المدني ومعه كل المتنورين قادرون على ايجاد مبادرات وسائل ضغط جماهيرية على السياسيين من أجل ايقاف مغامراتهم وتصفية حساباتهم ومكابراتهم والعودة الى طاولة الحوار والتخلي عن لغة القوة والسلاح والخطاب الإعلامي والسياسي التحريضي .

ثنائية السلطة ستقود إلى الصدام المسلح!

من جانبه قال الكاتب والناشط عبدالوهاب الشرفي: لا شك أن وجود سلطتين تتحكم كل منهما بجزء من الوطن وبالتالي جزء من القرار وجزء من قوات الدولة وجزء من مقدراتها سيترتب عليه ازدواج في ادارة الدولة، سينتج عنه تنافس ارادتين على الواقع ولابد لهذا التنافس ان يصل الى صدام في يوم ما وهو ما سيدخل البلد في مرحلة متوسطة وطويلة الاجل من الصراع والاضطراب وفتح الباب على مختلف الاحتمالات التي تم تجنبها طوال الفترة الماضية، ما يعني أن المستقبل سيكون معتماً وظلامياً وأن أبناءنا سيحرمون الأمن والسلام والتعليم وأبسط الخدمات الصحية وستموت - لا سمح الله - الآمال والأحلام جراء مثل هكذا تدهور وانشقاق وتنازع سلطات وإرادات وغيره .

وأضاف: الوضع صعب جداً ويتطلب أولاً : من المثقفين وقوى المجتمع المدني المختلفة القيام بدورهم وايجاد رأي عام رافض لما يجري ، يتحرك سلمياً، يعبر عن موقف وطني عصري وحدوي متقدم، يحث على الحوار والشراكة الوطنية ورفض التحريض والاقصاء ولغة التحدي والقتل والعنف وبناء المتاريس وعسكرة المجتمع .

وثانياً: على المكونات السياسية ان تعي طبيعة العملية السياسية الانتقالية التي تتعاطى معها وان تركز على استكمالها و الوصول الى النتيجة المرجوة منها بتهيئة البلد للعمل السياسي الطبيعي وان لا تنجر وراء صراعات حول تفاصيل ناتجة عن الوضع الانتقالي في البلد ستقودها اذا لم تتعقل تجاهها الى اهدار كل ما حققته خلال الفترة الماضية و ستقود البلد الى الأسوأ..

وتابع قائلاً: بالعودة لدور منظمات المجتمع المدني ، التي اعتقد أنه ليس لدينا منظمات مجتمع مدني مستقلة وتعمل بمهنية و أغلبها - كما هو معروف للجميع - مرتبطة بالمكونات السياسية بشكل أو بآخر ، لكن في كل الأحوال لا يعفيها هذا عن أن تتخذ مواقف حقيقية وتصحو من خلالها وتنحاز للوطن ، لقضايا المجتمع للسلام، للبناء ، للحلم ، لرفض المناطقية والطائفية وثنائية السلطة ، وانهيار الدولة ، مشدداً بأن على منظمات المجتمع المدني والمثقفين اتخاذ مواقف تاريخية ، لانقاذ البلد ، وعليها أن تدفع بالمكونات السياسية للتقارب والعبور بالبلد من هذا المخنق الخطير الذي تراوح فيه.

المؤتمر وحلفاؤه يسخرون من محاولات هادي البائسة لاستهداف المؤتمر

عقد فرع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بمحافظة إب، اجتماعاً برئاسة الشيخ عبدالواحد صلاح رئيس الفرع كرس لمناقشة المستجدات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المحافظة خصوصاً، واليمن عموماً.

وأعلن المؤتمر وحلفاؤه بإب تأييدهم لكافة الإجراءات والمواقف التي اتخذت من قبل اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف برئاسة رئيس المؤتمر الشعبي العام، الزعيم علي عبدالله صالح، مبيِّنين أن المؤتمر سيعمل جاهداً بكل الوسائل لإخراج الوطن من أزمته الراهنة كما عمل أبان أزمة العام 2011م، ودان المؤتمر وحلفاؤه بمحافظة إب كافة المحاولات البائسة لاستهداف المؤتمر وقياداته من قبل الرئيس المستقيل عبدربه منصور هادي، وتنظيمات سياسية ، وقوى خارجية، مؤكدين أن تلك الفقاعات والاتهامات ستسقط أمام تماسك المؤتمر وحلفائه في كافة أنحاء الوطن.. واكد الاجتماع أن اللقاءات الوهمية التي يعقدها الرئيس المستقيل في محافظة عدن ليست إلا محاولات فاشلة يسعى من خلالها لشق صف المؤتمر، مستنكرين في ذات الوقت محاولات إيجاد انشقاق في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، أحد أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، وقال: إن تلك المحاولات باءت بالفشل الذريع رغم الإمكانات التي سخّرها هادي من أجل ذلك..

وشدد الاجتماع على أهمية مواصلة الحوار بين الأطراف السياسية لإنهاء الأزمة التي بدأت مخاطرها منذ اندلاع فوضى 2011م.. وطالبت قيادة المؤتمر وأحزاب التحالف في إب المكونات السياسية وكافة المنظمات الجماهيرية تسخير جهودها لحفظ أمن واستقرار الوطن، وعدم الانجرار إلى العنف والاعتقالات ومهاجمة المقرات والمنازل من أي طرف كان، واحترام حرية الرأي والتعبير، وتجنيب الوطن أي صراعات تهدد السلم الاجتماعي والإنساني.

مؤتمر عمران يشكو «حوثنة» الوظيفة العامة

عبر المؤتمر الشعبي العام بمحافظة عمران عن إدانته للممارسات الإقصائية التي تقوم بها جماعة الحوثي بحق كوادره بالمحافظة في الجهاز الإداري للدولة وخاصة ما تعرض له مدير مكتب التربية بالمحافظة الأستاذ نايف عبدالله مجيديع من إقصاء من عمله .

وعبر مؤتمر عمران في بيان له عن استغرابه من هذه التصرفات بحق كوادر المؤتمر واعتبرها تعدياً على مسار العملية السياسية والتربوية .

وجاء في البيان : كما ندعوا الجميع إلى الالتزام بالنظام والقانون وتجسيد مبدأ التعايش السلمي والقبول بالآخر كون التصرفات اللامسئولة تهدد المصلحة الوطنية العليا والمستقبل المشرق للبلد.

وكانت جماعة الحوثي دشنت بمحافظة عمران «حوثنة» الوظيفة العامة من خلال قيامها بإقالة وإقصاء العديد من الموظفين ومن بينهم مدراء عموم مكاتب تنفيذية.

ومن بين هؤلاء إقصاء مدير عام مكتب التربية والتعليم الاستاذ نايف مجيديع الذي ينتمي الى محافظة مأرب وتعيين مدير متقاعد على خلفية الانتماء للجماعة.

وذكرت مصادر محلية بالمحافظة بأن قرار تكليف المدير الجديد- من قبل جماعة الحوثي والمعمد من قبل محافظ المحافظة الذي لم يصدر له هو الآخر قرار جمهوري من رئيس الجمهورية- قرار غير قانوني وغير مدروس..

وحذرت المصادر من استمرار تنامي ظاهرة الفرز على أسس «الحوثنة» الضيقة التي تمارسها الجماعة بالمحافظة والتي لاتخدم العملية التعليمية والتربوية وغيرها.

مؤكدين بأن تنامي هذه الظاهرة سيكون لها ردود أفعال وخيمة على الامن والاستقرار والتعايش السلمي بين أبناء المحافظة ونسيجهم الاجتماعي وكذلك على الحوثيين أنفسهم كما حصل للإصلاح الذي سعى لـ«اخونة» الوظيفة في المحافظة!!

وعبرت مصادر تربوية عن اسفها واستنكارها لما اقدم عليه الحوثيون من اقالة مدير عام المكتب وتعيين شخص متقاعد منذ عشر سنوات سبق تعيينه مديراً للتربية بعد انشاء المحافظة وعمره وصحته لاتسمحان له بإدارة المكتب.